

الاتفاق المصري الإماراتي: بدو رأس الحكمة مهددون

الجمعة 22 مارس 2024 12:36 م

سلط موقع "ميدل إيست آي" الضوء على احتجاجات سكان منطقة البحر الأبيض المتوسط الرئيسية التي استحوذ عليها مستثمرون إماراتيون على فشل القاهرة في تعويضهم بشكل عادل بعد طردهم من منازلهم. وفي تقرير كتيبه الحفية "شاهندا نجيب"، وهي أحد سكان رأس الحكمة، يوضح "ميدل إيست آي" أنه على مدى الأسبوعين الماضيين، كان سكان منطقة رأس الحكمة المصرية على البحر الأبيض المتوسط يشعرون بالقلق، خوفاً من التهجير من أراضيهم لتمهيد الطريق أمام الاستثمارات الإماراتية. قام العديد منهم بتبادل الصور الهزلية ومقاطع الفيديو على تطبيق واتساب ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي شاركها مصريون آخرون على نطاق واسع عبر الإنترنت، للسخرية من الرخاء المتصور للشعب المصري بعد الصفقة الضخمة البالغة 35 مليار دولار مع الإمارات والتي تهدف إلى تحويل شبه جزيرة رأس الحكمة إلى مركز سياحي مربح. وتعتبر مصر الصفقة بمثابة سترة نجاة لإنقاذ اقتصادها الغارق. ومع ذلك، بالنسبة لسكان المدينة، تعني الميمات الإخلاء القسري من منازلهم وبدء معارك قانونية لا نهاية لها مع الحكومة أحمد والسعيد، خريجي الجامعات الجدد وأفراد قبيلة الزيري، من بين أولئك الذين يشعرون بالتهديد من الصفقة. وعرضوا على موقع "ميدل إيست آي" رسائل نصية من زملائهم من رجال القبائل تحتوي على صور لرجال إماراتيين أثرياء يرتدون جلابيات ونظارات شمسية باهظة الثمن وسيارات جيب، مصحوبة بتعليقات تقول: "بدو رأس الحكمة عندما تبدأ الدولارات في الدخول". قال السعيد البالغ من العمر 25 عاماً: "لا يوجد أي اعتبار للناس وحقوقهم. كيف تسمح أن منزلك وأراضيك قد بيعت لأجنبي دون أن يكون لك أي رأي فيها؟".

"أقدم من الإمارات"

تقع رأس الحكمة على الساحل الشمالي الغربي لمصر، على بعد حوالي 350 كيلومتراً شمال غرب القاهرة، وتتبع إدارياً لمحافظة مطروح، وتبلغ مساحتها أكثر من 170 مليون كيلومتر مربع وهي موطن لـ 10 آلاف شخص، ومعظم المنطقة عبارة عن صحراء متخلقة، وأغلب سكانها من البدو الذين يعملون في الزراعة والتجارة. وفقاً لمسؤولين حكوميين، تنتج رأس الحكمة 17% من الزيتون في البلاد و26% من التين، وكلاهما محصولان يتطلبان بيئة صحراوية للنمو. وقال "معمر الزيري"، وهو مزارع يبلغ من العمر 63 عاماً، لموقع "ميدل إيست آي": "نحن نعيش هنا منذ الاحتلال البريطاني، وأشجار الزيتون هذه أقدم من مدبولي والسيسي، وحتى دولة الإمارات نفسها". تعمل عائلة الزيري في زراعة أشجار الزيتون والتين منذ عقود، وتجاور مزارعهم مئات المزارع الأخرى. سافر "معمر" إلى ليبيا للعمل كعمال بناء وعاد في التسعينيات لشراء المزيد من الأراضي مع إخوته وأبناء عمومته. يمتلك ثلاثة فدان، بينما يمتلك شقيقه فداناً ونصف، ومن المتوقع إزالتها جميعاً لإفساح المجال للمدينة الجديدة. وتابع للموقع: "لا يوجد مبلغ من المال يستحق تاريخ عائلتي وفخرها، ولكن إذا اضطررنا، نتوقع تعويضنا بشكل عادل، على الأقل بما يكفي لمواصلة مهنتنا".

وكانت منطقة رأس الحكمة مملوكة رسمياً للقوات المسلحة المصرية قبل الصفقة الإماراتية. لكن مرسوماً رئاسياً صدر في أواخر فبراير نقلها إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهي هيئة مدنية تابعة لوزارة الإسكان. وتأمل الحكومة المصرية أن يؤدي تطوير رأس الحكمة إلى تحويل المنطقة إلى وجهة سياحية، مثل ساحل البحر الأحمر. ويوجد في الساحل الشمالي لمصر غرب الإسكندرية حتى الآن 4174 غرفة مرخصة فقط مقارنة بـ 87 ألف غرفة على الساحل الشرقي، بحسب وزير السياحة المصري.

حصل كونسورتيوم إماراتي بقيادة ADQ على حقوق تطوير المنطقة مقابل 24 مليار دولار كجزء من صفقة بقيمة 35 مليار دولار. أما المبلغ المتبقي البالغ 11 مليار دولار، وفقاً لشركة ADQ، فسيتم تخصيصه لمشاريع التنمية الحضرية في أماكن أخرى من البلاد. والحكومة المصرية شريك في الاتفاقية بنسبة 35% من الأسهم ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الاتفاقية مع ADQ تمثل بيع الأرض أم مجرد حق الاستخدام.

وتم الإعلان عن مرسوم رئاسي يمنح المستثمرين العرب حق تملك الأراضي الصحراوية بعد يوم واحد فقط من الاتفاق، مما زاد من الشكوك المحيطة بطبيعة عملية الاستحواذ. وقال "وليد عباس"، نائب رئيس التخطيط والمشروعات بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ومدير مكتب وزير الإسكان، إن المشروع "ليس بيع أصول".

وأضاف لموقع "ميدل إيست آي": "إنها شراكة لإنشاء مجتمع حضري متكامل"، مكرراً وصف مدبولي للمشروع. وعندما طلب منه تقديم نسخة من الاتفاقية، قال "عباس" إن الحكومة لا تستطيع تقديم نسخة للصحفيين، وأنه يمكن معرفة التفاصيل من التصريحات الصحفية لرئيس الوزراء و"القبضة" (ADQ) عقب الصفقة. كما رفض "عباس" الرد على أسئلة حول التعويضات المعروضة للمجمعات السكنية والأراضي الزراعية، أو مخاوف السكان من عدم التعويض.

وفي الوقت نفسه، ألقى عضو مجلس الشيوخ "صالح سلطان"، ممثل محافظة مطروح، باللوم على السكان في عرقلة طريق التنمية. وأضاف "سلطان"، في حديثه لموقع "ميدل إيست آي"، أن الحكومة ملتزمة بتعويض السكان مالياً "الدولة لن تتخلى عنهم، ولن يتضرر أي مواطن مصري من المشروع إطلاقاً".

اتصل موقع "ميدل إيست آي" بشركة ADQ للحصول على تعليق، لكنه لم يتلق ردًا حتى وقت النشر.

إزاحة مزدوجة

خلال مؤتمره مع ADQ في 23 فبراير، وعد رئيس الوزراء "مصطفى مدبولي" بأن حكومته ستقوم بتعويض سكان رأس الحكمة بشكل عادل

لكن أولئك الذين تحدثوا مع "ميدل إيست آي" عبروا عن القليل من الثقة في الدولة ويشعر الكثيرون بالقلق من أن الحكومة قد لا تعوضهم أو قد تعرض عليهم أسعاراً أقل بكثير من القيمة الفعلية لأراضيهم وممتلكاتهم وقال "السعيد": "لا يمكنهم أن يعلنوا أن هذه الأراضي ستكون قيمتها بالمليارات ويتوقعون منا أن نبيعها بالآلاف". بدأت المرحلة الأولى من خطة الحكومة لتطوير رأس الحكمة في يونيو 2018، حيث استحوذت الحكومة على ما يقرب من 28 كيلومتراً من الأراضي المطلة على الشاطئ وتهدف المرحلة الثانية والحالية، وهي جزء من صفقة الإمارات، إلى إزالة المنازل والأراضي التي يصل عمقها إلى ستة كيلومترات من الشاطئ

وقال أسامة الزيري، وهو مزارع يبلغ من العمر 30 عامًا وأب لأربعة أطفال من رأس الحكمة، لموقع "ميدل إيست آي" إن السكان نزحوا مرتين خلال السنوات السبع الماضية

وأضاف أنه خلال الجولة الأولى من النزوح في عام 2018، عرضت القوات المسلحة بتمثيل من اللواء "كامل الوزير"، على السكان مبلغ 150 ألف جنيه مصري مقابل الفدان، و2000-5500 جنيه مصري لمتري المربع للمنازل، لكن لم يحصل الجميع على مدفوعاتهم كاملة

وتم دفع تعويضات بمبلغ 300 ألف جنيه مصري مقابل الأراضي المملوكة لعائلة "أسامة" ومبلغ 400 ألف جنيه مصري مقابل منزل وكان من المفترض أن تصل الأموال على أقساط مثل الشيكات

قال "أسامة": "لم نتلق جميعنا الأموال المخصصة بالكامل لقد حصلنا على بعضها ومازلنا نحاول الحصول على الباقي حتى يومنا هذا". استخدم "أسامة" وآخرون هذه الأموال وأضافوا المزيد لبناء منازل بعيدة عن الشاطئ، في المنطقة الجديدة التي من المفترض أن تتم فيها المرحلة الثانية من خطة التطوير

والآن تريد الحكومة طردهم من منازلهم الجديدة

وتابع: "إنهم يريدون تهجيرنا مرة أخرى وعندما طالب بتعويض مقابل إخلاء المنزل الجديد، أخبره المسؤولون الحكوميون أنه قد حصل على المبلغ بالفعل".

وأضاف أسامة: "نشعر وكأننا نقاتل ضد بلدنا".

وحدث نفس الموقف مع "أحمد" وعائلته من التجار

وقال إنهم نزحوا في البداية في عام 2021، عندما أجبروا على الخروج من منزلهم في مدينة الضبعة شرق رأس الحكمة لتمهيد الطريق لمحطة الطاقة النووية التي تمولها روسيا

وتواجه عائلة "أحمد" الآن أمر إخلاء جديد بعد أن قامت ببناء منزل جديد في رأس الحكمة

وذكر "مصطفى"، وهو تاجر ومقاوم نشط في الاحتجاجات وأنشطة الضغط ضد النزوح منذ عام 2020 ويمتلك منزلاً وهدناً من الأرض، أن سعر الفدان هو مليون جنيه في أي مكان في مطروح، لكن الحكومة عرضت عليهم فقط 250-300 ألف جنيه

وتابع "مصطفى": "كان ينبغي على السكان المحليين أن يدافعوا بقوة عن حقوقهم بمجرد الإعلان عن الخطط لأول مرة في عام 2015".

خلق التوترات القبلية

ويشك "مصطفى" و"أسامة الزيري" في أن الحكومة تحاول خلق انقسامات بين القبائل المختلفة وحضر كل من "أسامة" و"مصطفى" اجتماعات قبلية، كان آخرها يوم الثلاثاء، مع اللواء العسكري ووزير النقل "كامل الوزير"، الذي يقود المفاوضات نيابة عن الدولة وعرض الوزير مبلغ 250 ألف جنيه لكل فدان زراعي، واقترح إنشاء وحدات سكنية لجميع النازحين، والتي سيتم توطينها جنوب الطريق الساحلي الدولي بالقرب من منطقة فوكا، ووعد السكان بقطعة أرض بالإضافة إلى السكن

لكن "أسامة" قال إن هناك بالفعل سكان يسكنون هذه المنطقة المقترحة يرفضون استيلاء الدولة عليها وإنشاء مشروع جديد وزعم "أسامة"، أنه "إذا قام "الوزير" بتعويض بعض الناس بـ 150 ألفاً للمرحلة الأولى وآخرين بـ 250 ألفاً للمرحلة الثانية، في حين أن المجموعة الأولى لم تتسلم أموالها بعد، فسيؤدي ذلك إلى خلق توتر بين القبائل".

وأضاف مصطفى: "إذا أردت تهجير قبيلة لتوطين أخرى فإنك تفتح باب التوتر".

قبيلة "الزيري"، وهي إحدى أكبر قبائل المدينة، منتشرة في رأس الحكمة ومرسى مطروح بينما "السناقرة" هي قبيلة كبيرة أخرى لها علاقات وثيقة مع الحكومة والجيش

وقد أعرب كلاهما علناً عن رفضهما للتهجير ما لم يحصل السكان على تعويض لائق وخلال اجتماع مع الوزير في 26 فبراير، انسحب شيوخ القبائل احتجاجاً على أسعار التعويضات

وأوضح "أسامة"، أنهم يحاولون تفضيل بعض القبائل وتمكينهم من التحدث نيابة عن جميع سكان رأس الحكمة أنه عندما يحدث ذلك،

ستتفاوض كل قبيلة بمفردها، وستحصل الحكومة على أفضل الأسعار عند التعويض

وضرب مثلاً بالنائب "عيسى أبو تمر" أحد أبناء قبيلة السناقرة، قائلاً "إذا تم تعيينه ليمثلنا وآخر من نفس القبيلة، فإنه سيرفع أسعار منازل قبيلته ولن يفعل الشيء نفسه بالنسبة للآخرين".

وأضاف أن الاجتماع أسفر عن تشكيل لجنة متخصصة لتسعير جميع المنازل

لا أحد يثق بهذه اللجنة التي ستضم موظفين من المحافظات ومجلس النواب

وتابع "أسامة": "لا نثق بأي منهم لأنهم سيكونون إلى جانب الحكومة".

ويحظى بدو مطروح، مثل بدو شمال سيناء، بثقة أكبر في الجيش مقارنة بالشرطة والحكومة المدنية بسبب سنوات من التهميش

<https://www.middleeasteye.net/news/egypt-uae-deal-ras-el-hekma-bedouin-residents-threatened-displacement>